

أصبح النقل البحري يدعم التجارة الدولية لصالح الإقتصاد العالمي إنعدام أحدهما يعدم الآخر، فلا يكون النقل البحري بدون التجارة الدولية ولا . مجال للتجارة الدولية بدون النقل البحري وفي ظل هذه الوضعية، نجد عقد النقل البحري ليس من العقود التي يتم تنفيذها آليا داخل إقليم الدولة التي يخضع العقد لقانونها، وإنما تتعدى آثاره وتنفيذه نطاق إقليم الدولة الواحدة، ونوادي الحماية والضمان التي تضمن مسؤولية الناقل البحري، ولما آانت صحة شروط الإعفاء من المسؤولية أو بطلانها تخضع للقوانين الوطنية التي تحكم عقد النقل البحري في آل دولة، فإن المرآز القانوني للأطراف الإضافية في عقد النقل البحري يتحدد بمكان التقاضي.